السفير
سياسة
تاريخ العدد ٢٠٠٨/٠٨/٠٢ العدد ١١٠٦٤

»السفير« تنشر الصيغة النهائية لمسودة المقدمة السياسية

تنشر »السفير« مسودة المقدمة السياسية للبيان الوزاري والتي ستكون خاضعة لاحتمال إعادة تبويب الفقرات، وقد تضمنت المسودة الآتي:

١ ـ لقد توصلنا منذ شهرين ونيف، وبرعاية عربية ودعم من أشقاء لبنان وأصدقائه، إلى اتفاق استثنائي اقتضته مرحلة استثنائية وهو اتفاق يعيدنا الى الدستور والعملية السياسية والى القواعد والأعراف الدستورية سبيلاً لممارسة نظامنا الديموقراطي ولحل مشكلاتنا بالحوار وداخل مؤسساتنا الدستورية.

٢ ـ وتم الاتفاق في الدوحة على حظر اللجوء الى استخدام السلاح أو العنف والاحتكام إليه، أياً كانت هذه الخلافات، وتحت أي ظرف كان، بما يضمن عدم الخروج على عقد الشراكة الوطنية القائم على تصميم اللبنانيين للعيش معا في إطار نظام ديموقراطي، وحصر السلطة الأمنية والعسكرية على اللبنانيين والمقيمين بيد الدولة، بما يشكل ضمانة لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي للبنانيين كافة.

٣ ـ وأكد اتفاق الدوحة على التزام الأطراف مبادئ الدستور اللبناني واتفاق الطائف والدعوة الى الحوار الوطني، برئاسة رئيس الجمهورية وبمشاركة جامعة الدول العربية، حول تعزيز سلطات الدولة اللبنانية على أراضيها كافة وحول علاقاتها مع مختلف التنظيمات على الأراضي اللبنانية، بما يضمن أمن الدولة والمواطنين.

٤ ـ إن حكومتنا، التي اتفق في الدوحة على نسب التمثيل فيها مع التعهد بعدم الاستقالة منها أو إعاقة عملها، ملتزمة بتنفيذ هذا الاتفاق كاملاً وعلى نحو لا لبس فيه. ذلك أنه يسير بنا الى الاستقرار السياسي والمصالحة، ويسهم في بلسمة الجراح وفي إقدار الدولة على حماية المواطنين وحفظ حقوقهم. وان هذا الالتزام طريقنا الى الخروج من حالة الركود الاقتصادي ومواجهة الانعكاسات المحلية للظروف الاقتصادية العالمية، والى معالجة مشكلاتنا الاجتماعية المتفاقمة ومحاربة البطالة والتصدي لمشكلة ازدياد الهجرة بين الشباب.

٥ ـ لذلك، يتطلع اللبنانيون الى أن يكون ائتلافنا في هذه الحكومة، حكومة الإرادة الوطنية الجامعة، سبيلاً للخروج من ضيق الأزمة ومخاطر الفرقة الى التلاقي والحوار الهادئ والمنفتح حول الخيارات الوطنية الكبرى التي تصون لبنان وتحمي حرية أبنائه وأمنهم وحقوقهم.

٦ ـ إنها الخيارات التي ترسخ وحدة لبنان وتثبت العيش المشترك فيه، وتحافظ على استقلاله وسيادته وميزاته في التنوع والاعتدال والانفتاح، وتجدد معنى الانتماء له، وتعلق أبنائه المنتشرين في العالم وتعزز رصيده في العالم العربي والعالم كله.

٧ ـ تؤكد الحكومة تمسكها بمبدأ وحدة ومرجعية الدولة في كل القضايا المتعلقة بالسياسة العامة للبلاد، بما يضمن الحفاظ على لبنان وصون سيادته الوطنية، ناظماً لتوجهاتها وقراراتها والتزاماتها. وهو المبدأ الذي يحكم كل فقرات البيان الوزاري.

٨ ـ كما تؤكد على ما تضمنه خطاب القسم لفخامة رئيس الجمهورية من توجهات ودعوة للحوار والالتزام بالدستور والميثاق الوطني.

٩ ـ سوف تسعى حكومتنا الى أن تكون جديرة بالتسمية التي أطلقت عليها، حكومة تعمل من أجل الوحدة الوطنية وترميم ما اهتز من دعائمها واستعادة ثقة اللبنانيين بالدولة ومؤسساتها.

١٠ ـ وينطلق سعي الحكومة من وعيها أن الأحداث الجسام التي شهدها بلدنا في السنوات والأشهر والأسابيع الماضية، وجراح اللبنانيين والمخاوف التي تسببت بها، تدعونا كلها الى نبذ العنف، عنف السلاح وعنف التهديد والتخوين والتحريض وإثارة العصبيات وغيرها من المظاهر والمشاعر العدائية. كما تدعونا الى إرساء قيم التسامح والمحبة والتآلف وهي في قلب رسالة لبنان.

١١ ـ ويرتب نبذ العنف مسؤولية مضاعفة في الاحتكام الى الدستور والقوانين والمؤسسات واحترام قواعد النظام السياسي اللبناني، وفي التعامل والتخاطب بروحية احترام الآخر والشراكة الحقيقية، والسعي وراء المصلحة العامة ووضع الاختلافات في نصابها، فلا تتحول الى تنابذ ولا تنفجر صراعات مدمرة.

١٢ ـ فاللبنانيون يشعرون بالأخطار التي تحدق ببلدهم وهم قلقون على أمنهم ومستقبلهم فيما يعانون، بل يقاسون، الآثار المالية والاقتصادية والاجتماعية المتراكمة خلال السنوات الصعاب التي عرفها لبنان. ومن حقهم على الحكومة أن تصارحهم بالمشكلات التي لا تحتمل مواجهتها أي تردد أو تأخر وبكيفية التصدي لها على نحو ملح، بعيداً من الأوهام ومن إغداق الوعود المجانية التي تتجاوز الإمكانات تحاشياً لكل ما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

١٣ ـ وتأخذ حكومتنا على عاتقها وضع برنامج عمل واقعي علينا الالتزام بتنفيذه، فيكون ذلك محك مساءلتنا ومحاسبتنا من قبل المجلس النيابي والرأي العام اللبناني. وسيركز هذا البرنامج على أولويات المرحلة القريبة المقبلة في إطار سياسات عامة تتضمن توجهات على المدى الطويل وفي مختلف المجالات.

١٤ ـ وتشدد الحكومة على أن الإعداد للانتخابات النيابية وتنظيمها في الربيع المقبل، وهو في طليعة مسؤولياتها، لا يعني البتة طغيان منطق الصراع والمنافسة في العمل السياسي والنشاط الانتخابي على قراراتها وأعمال وزرائها. بل إن تسيير مرافق الدولة بفعالية وتطبيق القانون واحترام حقوق المواطنين دون تفرقة أو تمييز هو الذي يضمن إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وتلتزم الحكومة، بطبيعة الحال، توفير الأمن في كل المناطق اللبنانية وغيره من الموجبات الكفيلة بممارسة اللبنانيين حريتهم في اختيار ممثليهم.

١٥ ـ كما تلتزم الحكومة إجراء الانتخابات النيابية في موعدها وفق القانون الجديد الذي سيقره المجلس النيابي تطبيقا لاتفاق الدوحة لجهة تقسيم الدوائر الانتخابية واستنادا الى ما سيتم إقراره من المقترحات الإصلاحية التي وردت في مشروع اللجنة الوطنية لإعداد قانون الانتخابات.

١٦ ـ إن الأوضاع الأمنية في لبنان ما زالت توجب على الحكومة مضاعفة الجهود لحماية اللبنانيين في يومهم وغدهم من جرائم الاغتيال والإرهاب وصيانة السلم الأهلي، بعيدا عن ممارسات العنف بمختلف أشكاله، ويقتضي قيامها بهذا الواجب التزام كل الفرقاء السياسيين بما توافقوا عليه وتعهدوا به، وتجاوبهم الصادق مع حق اللبنانيين في حياة آمنة ومستقرة وحق الدولة في بسط سيادتها على الأراضي اللبنانية كافة، بحيث لا تكون مناطق يلوذ إليها الفارون من وجه العدالة.

١٧ ـ فمن واجب الدولة، ومن حق اللبنانيين عليها، ألا تتغاضى عن أي عبث بالسلم والأمن، وأن تضع حداً نهائياً للتفجيرات المتنقلة والتوترات أياً كانت أسبابها أو ذرائعها، التي تهدد السلم الأهلي وتصدع الوحدة الوطنية. إن الأمن حق للبنانيين على اختلاف انتماءاتهم السياسية والطائفية والمناطقية، وهو شرط قيام الدولة القادرة واستقالة الحياة الديموقراطية. ومن بديهيات العيش معا في وطن واحد ألا يكون الأمن خاضعا للمساومة ومادة للابتزاز السياسي. وان التزام القوى السياسية جميعها بما اتفق عليه في الدوحة على صعيد حفظ السلم والأمن محك صدقيتها أمام اللبنانيين والعرب والمجتمع الدولي.

١٨ ـ ومن واجب الحكومة، ومن حق اللبنانيين عليها، ألا تسمح للإرهاب بأن يعرّض استقرار لبنان للمخاطر. وعليها أن تبذل كل الجهود،

حتى لا تستغل الجماعات الإرهابية بعض اللبنانيين وتستخدمهم وقوداً في اعتداءاتها. ففي العام الماضي اعتدي على الجيش اللبناني وعلى قوى الأمن الداخلي من قبل الإرهابيين. واضطرت القوى المسلحة إلى مواجهتهم بحزم وبذلت الشهداء والتضحيات الكبيرة دفاعاً عن لبنان واللبنانيين. والتف اللبنانيون حولها وكسبت، وفي طليعتها الجيش، المزيد من ثقة الشعب اللبناني وإعجابه. لقد تصدى الجيش للعدو الإسرائيلي وللإرهاب البعيد عن القضية الفلسطينية بعده عن قيم الإسلام السمحة.

١٩ ـ واليوم لا بد من تعزيز الثقة بالقوى المسلحة الشرعية وتوفير الدعم السياسي لها فتؤدي واجبها على نحو يطمئن اللبنانيين بأنها تؤمن لهم حقهم في الأمان وحمايتهم من كل اعتداء. وأن الحكومة تلتزم مواصلة دعم الجيش والأجهزة الأمنية وتوفير أفضل الإمكانيات لقيامها بالمهام الوطنية المنوطة بها حسب القوانين وبناء على قرارات السلطة السياسية وتوجيهاتها.

٢٠ ـ وستعمل حكومتنا على تعزيز العلاقات مع الأشقاء العرب وتمتين الأواصر التي تشدنا إليهم وتؤكد إيمانها بضرورة تفعيل العمل العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية. وتشدد الحكومة على التضامن العربي في الدفاع عن قضايانا القومية، وفي مقدمها قضية فلسطين، ورعاية المصالح المشتركة. وتجدد الحكومة التزامها بالمبادرة العربية للسلام التي أقرتها قمة بيروت العربية عام ٢٠٠٢ وتحرص الحكومة على تجديد شكرها للدعم العربي في المجالين السياسي والاقتصادي. إن لبنان يتطلع الى مواصلة هذا الدعم من قبل أشقائه فهو يقوى به ويريد للعرب أن يكونوا أقوياء بلبنان لا أن يقوى عليه أحد فيصيبه الوهن الذي يصيب بالتالي العرب جميعاً.

٢١ ـ وفيما تؤكد الحكومة تمسك لبنان بحقوقه الوطنية وبالحقوق العربية المشروعة في وجه إسرائيل وتعدياتها، تشدد على التضامن العربي بعيداً عن سياسة المحاور حرصاً على مصلحة لبنان العليا وعلى مصلحة العرب جميعاً. ولا يرضى اللبنانيون وصاية أحد عليهم ولا يقبلون أن يكونوا أدوات يستخدمها اللاعبون الإقليميون والدوليون في صراع النفوذ بينهم. فلبنان المستقر، والصيغة القائمة على العيش المشترك، وطن لا ساحة وهو حق طبيعي لأبنائه وحاجة عربية ودولية.

٢٢ ـ وتتطلع الحكومة الى إرساء أفضل العلاقات مع الشقيقة سوريا على مداميك الاحترام المتبادل لسيادة البلدين واستقلالهما والثقة والندية وعمق الروابط الأخوية. فلا يمكن أن تقوم علاقة سوية بين دولتين شقيقتين مستقلتين على العداء أو التبعية. لذلك فهي ستعمل على تنقية العلاقات اللبنانية ـ السورية من الشوائب التي اعترتها، والإفادة من تجارب الماضي حرصا على المصالح المشتركة وتنطلق في سعيها هذا من إجماع الفرقاء السياسيين الممثلين في هذه الحكومة والذين التأموا عام ٢٠٠٦ في مؤتمر الحوار الوطني. فقد شددوا على ضرورة إرساء هذه العلاقات على قواعد ثابتة انطلاقاً مما تكرس في اتفاق الطائف وتصحيح الخلل فيها عن طريق عدم جعل سوريا مصدر تهديد لأمن لبنان أو جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وتأمين سلامة مواطنيهما وضبط الحدود بينهما من الجانبين. ودعوا أيضا إلى إقامة علاقات ودية مبنية على الثقة تتجسد بإقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفارات. إن الحكومة تلتزم تنفيذ كل هذه المقررات وتؤكد ضرورة ترسيم تحديد الحدود اللبنانية ـ السورية.

٢٣ ـ تلتزم الحكومة متابعة قضية المفقودين والمعتقلين اللبنانيين في سوريا، وهي عازمة على التعاطي معها بكل المسؤولية المطلوبة لإنهائها بأسرع وقت ممكن. لذلك فإن الكشف عن مصير جميع هؤلاء الأشخاص بشكل شفاف وحقيقي، والعمل على الإفراج عنهم أو استعادة جثامين ورفات المتوفين منهم، يكاد يشكل أحد المداخل المهمة في انتظام العلاقات اللبنانية ـ السورية وتوطيدها بحيث لا تبقى هذه القضية تشكل شائبة تعكر صفو الأجواء التي تسعى الحكومة الى إرسائها في علاقاتها مع الشقيقة سوريا. وستقوم الحكومة، سواء عبر اللجنة القضائية المشتركة المكلفة بالوقوف على دقائق هذه القضية، أم عبر مختلف الوسائل القانونية والسياسية بما فيها وضع اتفاقية لبنانية ـ سورية وذلك من أجل وضع حد نهائي لهذه القضية المؤلمة للعديد من العائلات اللبنانية. كما ستعمل الحكومة على انضمام لبنان الى معاهدة حماية الأشخاص من الاختفاء القسري التي أقرتها الأمم المتحدة.

٢٤ ـ ويدعونا الواجب الوطني إلى مواصلة العمل دفاعا عن حقوقنا، لا سيما ما يتعلق منها بسيادتنا غير المنقوصة على جميع الأراضي اللبنانية، وصولاً الى تفعيل الهدنة حسب ما جاء في اتفاق الطائف. وسوف تستمر الحكومة في مطالبة المجتمع الدولي تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ بكل مندرجاته، بما فيها الوصول الى وقف دائم لإطلاق النار. وسوف تعمل الحكومة اللبنانية من أجل انسحاب إسرائيل من الجزء اللبناني من الغجر، وإلى انسحابها من مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وعودتها الى السيادة اللبنانية، بما في ذلك إمكانية وضعها مؤقتا تحت وصاية الأمم المتحدة.

٢٥ ـ وتؤكد الحكومة، في احترامها للشرعية الدولية ولما اتفق عليه في هيئة الحوار الوطني، التزامها بالمحكمة ذات الطابع الدولي الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه وغيرها من عمليات الاغتيال لتبيان الحق وإحقاق العدالة وردع المجرمين بعيداً من الانتقام والتسييس.

٢٦ ـ انطلاقاً من مسؤولية الدولة في المحافظة على سيادة واستقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقا لأحكام الدستور.

تؤكد الحكومة على ما يلي:

أولاً: حق لبنان بشعبه وجيشه ومقاومته في تحرير أو استرجاع مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء اللبناني من قرية الغجر المحتلة والدفاع عن لبنان في مواجهة أي اعتداء والتمسك بحقه في مياهه، وذلك بكافة الوسائل المشروعة والمتاحة.

ثانياً: التزام الحكومة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ بمندرجاته كافة.

ثالثاً: العمل على وضع استراتيجية وطنية شاملة لحماية لبنان والدفاع عنه يتفق عليها في الحوار الذي سيدعو إليه فخامة رئيس الجمهورية بمشاركة الجامعة العربية وذلك بعد نيل الحكومة الثقة في المجلس النيابي.

٢٧ ـ وان لبنان، العضو المؤسس في الأمم المتحدة، والملتزم بمواثيقها، يتمسك بمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية. وتؤكد الحكومة في هذا السياق مطالبتها بحق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وموقفها الرافض لتوطين الفلسطينيين في لبنان. وستعمل الحكومة على وضع خطة عمل، على الصعيدين السياسي والدبلوماسي، تهدف الى إحقاق هذا الحق. كما ستعمل على وضع التصورات والأفكار التي تعزز وتفعّل الموقف اللبناني الرافض للتوطين وتحمّل كل المجتمع الدولي مسؤولية عدم عودتهم الى وطنهم حتى الآن.

٢٨ ـ وانطلاقاً من وثيقة الوفاق الوطني، وما نصت عليه بشأن بسط سيادة الدولة على كل الأراضي اللبنانية وضرورة احترام الإخوة الفلسطينيين المقيمين في لبنان سلطة الدولة وقوانينها، سوف تعمل الحكومة، تنفيذاً لما أجمعت عليه هيئة الحوار الوطني. على إنهاء وجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات بالتعاون مع الأطراف العربية المعنية كما ستعمل الحكومة على معالجة قضية الأمن والسلاح داخل المخيمات بالتعاون مع ممثلي القوى الفلسطينية مع تشديدها على مسؤولياتها والتزامها حماية المخيمات الفلسطينية من أي اعتداء بما يحفظ أمن اللبنانيين والفلسطينيين. كما ستعمل الحكومة بالتعاون مع ممثلي القوى الفلسطينية والأطراف العربية المعنية للوصول الى المعالجات المطلوبة، بما يحفظ أمن اللبنانيين والفلسطينيين.

٢٩ ـ من جهة أخرى سوف تواصل الحكومة اللبنانية الجهود المبذولة لمعالجة المشكلات الإنسانية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان، داخل المخيمات وخارجها، مع ما يقتضيه ذلك من إجراءات وتدابير تعزز الموقف اللبناني الرافض للتوطين وتتماشى مع حق الفلسطينيين المقيمين في العيش الكريم. وفي هذا الإطار، ستتابع الحكومة العمل على وضع السياسات التي تخفف من الأعباء الاقتصادية وسواها من المفاعيل السلبية على لبنان. وتعمل على زيادة الدعم العربي والدولي للبنان في هذا الشأن. كما ستواصل مطالبتها المجتمع الدولي بتحمل كامل مسؤولياته في هذا المجال. وستواصل كل الجهود الضرورية من أجل إعادة إعمار مخيم نهر البارد لتأمين الإقامة فيه بكنف السلطة اللبنانية.